اليمن.. يختصر مسافات التنمية

كتب/ بليغ الحطابي

■ اليمن كسبت الرهان.. فكما نجحت في حشد أقطاب العالم بشرقه وغربه، في تظاهرة عالمية هي الرابعة من نوعها، لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز مسيرة الإصلاحات في اليمن.. فقد نجحت أيضاً في كسب وإعادة ثقة المانحين ودولهم بحصولها على الوسائل التي تمكنه من تحقيق الانطلاقة الواعدة التي حددها في رؤيته وخططه المستقبلية التي شكلت أبرز وثائق المؤتمر والتي تعتبر بحسب محللين سياسيين، فرصة مهمة لتشابك المصالح اليمنية الخليجية..

ومع تعهدات المانحين وفرها المؤتمر يمكن لليمن ان يختصر المسافات التي تفصله عن غيره من دول المنطقة المجاورة أو البعيدة..كما يمكن لليمنيين اليوم التفاؤل بمستقبل أفضل.. والتطلع إلى آفاق أوسع وفرص حقيقية للنمو والتقدم.. وبواسطة الأدوات التي راهن ويراهن عليها اليمن «في مؤتمر لندن» ستتمكن من الرد على متطلبات الثورة التنموية ومواجهة استحقاقات البناء الاقتصادي الشامل على نحو لايستجيب فقط لاحتياجات تجاوز الصعوبات والمعيقات التنموية والانتقال إلى مرحلة جديدة في مسارات تطوره.. بل ليلبي مقتضيات إيجاد استقرار دائم وشامل في منطقة الجزيرة والخليج ويعطي زخماً للدفع باندماج اليمن في بوتقة إقليمية واحدة من خلال تأهيل اقتصاده وبنيته التنموية والخدمية والاستثمارية إلى مستوى اقتصاديات دول مجلس التعاون..

ولطالما مثّل اليمن- البلد الفقير- عمقاً استراتيجياً وعاملاً مهماً وجالباً للدعم الدولي والإقليمي.. فبالنظر إلى المؤتمرات الثلاثة التي عقدت لدعم اليمن وتنميته ومواجهة تحديات السوق العالمية..إلاّ أن أهمية هذا العامل الاستراتيجي، كما يقول الكاتب والمحلل السياسي العربي أحمد غراب، قد تضاعفت أهميته ووصلت إلى مقدار غير عادي في ظل التطورات والانعكاسات والصراعات المتنامية والمتباينة التي تشهدها منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر والقرن الأفريقي.. ابتداءً من تداعيات الملف العراقي وتطورات الملف النووي الإيراني وصولاً إلى انتشار الغيوم السوداء التي تنذر بحرب قادمة في الصومال.. وكل هذه التطورات، حسب رأيه، ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في وضع أهمية خاصة لليمن ولموقعه ودوره السياسي والأمني لدى الاقطاب الإقليمية والدولية..

تهديد الإرهاب

● ويؤكد غراب ان سياسة اليمن الخارجية الساعية إلى تعزيز أواصر الشراكة القائمة على المصالح والمنافع المشتركة لاسيما مع الولايات المتحدة ودول الخليج العربية في مكافحة الإرهاب وفي جميع الجوانب الأمنية والإقليمية.. الأمر الذي وفر دوراً يمنياً قوياً ومؤثراً حقق أعلى درجات النجاح في الشراكة الأمنية الإقليمية والدولية..

واضطرارها لمنحه الإمكانات اللازمة للقيام بدور أكبر في أمن البحر الأحمر والقرن الأفريقي وعلى رأسها حماية مصالحها المشتركة.. وهو ما أكده فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في كلمته أمام مؤتمر المانحين بلندن- وهو أن بقاء اليمن خارج محيطه الخليجي والإقليمي ليس في مصلحة المنطقة بل انه يهددها ويزيد من اتساع دائرة الإرهاب والإرهابيين الأمر الذي سيصعب على أي من الدول ردعها أو ايقاف سياستها ما لم يكن هناك تكامل وتعاون دولي وإقليمي لمواجهة هذه الظاهرة وردم بؤرها..

ويضيف: لعل الفقر وما يمثله من خطورة على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي أشد خطورة بل وعامل مساعد في تنامي ظاهرة الإرهاب.. وهو ما يستوجب توفير فرص عمل للشباب واستقطابهم لأجل خدمة وتنمية الوطن والحفاظ على مقدراته.. وذلك من خلال التكامل فيما بين دول المنطقة.

إرادة سياسية.. وقدرة فائقة

● الاجماع الخليجي الذي حفل به المؤتمر، على ضرورة إدماج اليمن في منظومة مجلس التعاون، حتى وإن كان متأخراً، حسب محللين، إلاّ أنه عكس إدراك قادة دول المجلس على الأهمية الاستراتيجية التي يمثلها ذلك القرار من النواحي الجيوسياسية والعسكرية والأمنية والبشرية والاقتصادية..

فاليمن، وبشهادة خبراء دوليين، لديه اليوم القدرة على الاسهام الفعال في حماية مسيرة مجلس التعاون بطاقاته وإمكاناته المادية والبشرية الذي يشكل وفرة مقارنة بالموارد البشرية لدول الجوار.. وبما يتوافر لديها من ثروات طبيعية مازالت غير مستثمرة حتى الآن إضافة إلى إمكانات سياحية مهيأة لتحقيق استثمارات واسعة.. وهو ما دفع الأمين العام لدول مجلس التعاون الخليجي العربي عبدالرحمن العطية- إلى دعوة رجال الأعمال الخليجيين إلى دعم تمويل مشاريع البنية التحتية في اليمن واغتنام فرصة نجاح مؤتمر المانحين ومشاركتهم القادمة في مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار الذي سيعقد بداية العام المقبل ٢٠٠٧م بصنعاء..

ضمانات حقيقية

● دعوات فخامة الأخ رئيس الجمهورية المتكررة لرؤوس الأموال العربية والأجنبية للاستثمار في اليمن والتي جددها مؤخراً في كلمته لدى مؤتمر المانحين.. مثلت، بحسب خبراء اقتصاديين، ضمانة حقيقية وحيوية لانسياب الاستثمارات الخليجية والأجنبية في اليمن التي من شأنها تعزيز مقدرات الاقتصاد اليمني.. حيث أكد أمين عام مجلس التعاون أن دعوة الرئيس علي عبدالله صالح وترحيبه بالاستثمارات الخليجية يندرج في إطار الحرص الذي تبديه القيادة السياسية ممثلة بفخامته لدعم أطر العلاقات اليمنية الخليجية وفي إطار التوجهات الإصلاحية التي يقودها في العديد من الأصعدة لاسيما في تطوير التشريعات وتوفير المناخات الملائمة للاستثمارات وتحديد الخدمة المدنية ومكافحة الفساد وتعزيز حقوق الإنسان ودعم الممارسة الديمقراطية وتعزيز دورالمرأة ومشاركتها الفاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية.

يمن خليجي

● سعت الحكومة إلى بناء القاعدة الأساسية والخدمية لبناء اقتصاد يمكنه من الاندماج مع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.. وهي الخطوات التي تجسدت في الخطة الخمسية الثالثة للتنمية ومكافحة الفقر وبرنامجها الاستثماري الذي تبلغ الفجوة المالية له- نحو (٧,٨) مليار دولار.. ولعل ماتم توفيره عبر مؤتمر المانحين والبالغ نحو خمسة مليارات دولار سيمكن اليمن من إدارة تلك المساعدات وفق رؤية فنية جاءت من أجل معالجات معوقات إدارة المساعدات الخارجية في اليمن واستجابة لخمسة تحديات سيمكن لليمن تجاوزها إذا التزمت بهذه الرؤية..

ويؤكد صندوق النقد الدولي ان توسيع مجلس التعاون الخليجي بانضمام اليمن سيكون له آثار إيجابية ستنعكس على الإقليم تتمثل في تحسين المنافسة وخلق أسواق كبيرة وخفض أو إلغاء تكاليف الدخول والانتقال للأفراد والشركات وكلاهما سيعمل على تشجيع دخول شركات جديدة إلى السوق اليمنية وهو ما سيؤدي إلى تقليص قوة وهيمنة الشركات القائمة في الأسواق المالية.. وفي زيادة للاستهلاك والاستثمار والتوظيف للأيدي العاملة وغيرها.. ولعل أبرزها هو التكامل الاقتصادي الذي سيؤدي إلى زيادة الاستثمار الخارجي المباشر وغيرها..

مشروع الرئيس

● فالرئيس حين يمضي بخطوات واثقة باتجاه حصد دعم خليجي ودولي من مؤتمر المانحين إنما لإدراكه أن الخروج بدعم خليجي ودولي قوي من المؤتمر إنما يعني وضع الوطن على الطريق الصحيح نحو يمن جديد.. مستقبل أفضل.. كما انه يعني في الوقت ذاته دفع اليمن لتخطّي عقبات التأهيل باتجاه الاندماج الخليجي.. فلم يذهب إلى لندن لحصد دعم دولي مجرد ولكنه ذهب ليضع مشروع دولة خليجية ناجحة بكل المقاييس على مائدة الدول المانحة لاستجلاب الدعم لهذا المشروع.. سعى إلى هذا الهدف حاملاً حقيبة دبلوماسية تزخر بالعديد من عوامل النجاح والاستحقاق التي تمنح بلاده دعماً خليجياً ودولياً متميزاً سيكون له أثره في نجاح مشروع النهوض التنموي في اليمن.. وحسب تأكيده فإنه سيمكن اليمن من أن تصبح قوة هائلة بما ستمتلكه من إمكانات، وتصبح أيضاً رقماً يتحدث عنه الآخرون ويعملون له ألف حساب.

بشارات

● «يمن جديد.. ومستقبل أفضل» هذا هو شعار المرحلة القادمة التي يقودها فخامة الأخ علي عبدالله صالح ليختتم مؤتمر لندن لدعم اقتصاد اليمن ببشارات حمل مضامينها.. وبشهادة نائبة رئيس البنك الدولي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا السيدة «دانيلا جريساني» فإن مؤتمر المانحين قدم بوضوح صورة اليمن الجديد برؤى جديدة وتطلعات واثقة وخلفية تاريخية وحضارية وديمقراطية فريدة على مستوى المنطقة.. والتي تتمثل حسب «دانيلا» في إنجازاته المتحققة في الحكم الجيد وبيئة الاستثمار وإصلاح القضاء.. وغيرها على الصعيد التعددي والديمقراطي والإصلاحات..

وماذا بعد؟

● حصل اليمن على وسائل تأهيله اقتصادياً تمهيداً لإدماجه في جميع مؤسسات المنظومة الخليجية.. وبواسطة تلك الوسائل التي يراهن عليها يمكن الرد على الثورة الديمقراطية الصاعدة طرداً مع الاستقرار الذي عم البلاد وتحسن الخدمات الصحية وتوسع المدن واستقرار العيش فيها والإنجازات المهمة في البنى التحتية.. والحد من البطالة ومكافحة الفقر واستقطاب الشباب والأيدي العاملة وغيرها من الوعود التي تحتاج إلى معالجات وخطط مستقبلية، وإرادة في المقام الأول، من الأجهزة والمؤسسات الحكومية وهي المهمة الأبرز للمرحلة القادمة.. وبحسب المحلل السياسي فيصل جلول فإ نه عندما يكون الرهان والتحدي بهذا الحجم، الذي حمل أولوياته رئيس الجمهورية، فإن الأمر يتطلب عزيمة مضاعفة ومسؤولين مخلصين ورقابة لاتلين..

بقاء اليمن خارج محيطه الخليجي والاقليمي ليس في مصلحة المنطقة

بارك النتائج الإيجابية لمؤتمر المانحين

المؤتمر الطبي اليمني - السعودي يؤكد البدء في إنشاء برامج شراكة بين مؤسسات البلدين

متابعات/نجيب شجاع الدين

■ بارك المشاركون في المؤتمر الطبي اليمني- السعودي النجاح العظيم الذي حققه فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والنتائج الإيجابية لمؤتمر المانحين بلندن لدعم مسيرة التنمية في اليمن..

مشيرين إلى أن هذا المؤتمر الذي عقدت فعالياته بجامعة تعز وبمشاركة ٧٠٠ من الاختصاصيين والباحثين جاء ترجمة للعلاقات المتميزة بين البلدين والشعبين الشقيقين في اليمن والمملكة العربية السعودية وتزامناً مع لقاء فخامة الأخ رئيس الجمهورية مع أخيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على أرض المملكة لاعطاء العلاقات بين البلدين زخماً جديداً باتجاه تعميق المصالح المشتركة وزيادة التعاون والتنسيق على كافة المستويات.

تأسيس مراكز متخصصة في كليات الطب

وأكد المؤتمر الثاني لأمراض المناعة والحساسية في توصياته على ضرورة الاستمرار في عقد مثل هذه المؤتمرات العلمية من أجل التعرف على المستجدات والتطورات في مجال أمراض المناعة والحساسية والاستفادة من خبرات الأشقاء في المملكة والخليج في مجال مكافحة الايدز وأمراض الحساسية والبدء في إنشاء برامج شراكة بين المؤسسات ذات العلاقة بين البلدين وتأسيس مراكز متخصصة في كليات الطب اليمنية بالتعاون مع كليات الطب السعودية وتبادل الخبرات والزيارات الأكاديمية.

كما أوصى المؤتمر الذي قدمت فيه ٣٧ ورقة علمية ومحاضرة لمدة ثلاثة أيام- الحكومة اليمنية بتعزيز الدعم الخاص بأنشطة الوقاية والرعاية لمرضى الايدز وتعزيز دور البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز والإشراف المباشر من قبل وزارة الصحة على الفحوصات المخبرية الخاصة بالإيدز في القطاع الخاص.. وكذا تعزيز الشراكة بين جميع الشرائح الاجتماعية في أنشطة الوقاية وتكثيف برامج التوعية الخاصة بالإيدز والحد من العوامل المسببة لأمراض الحساسية كالربو وإصدار قانون لحماية البيئة من التلوث وخاصة عوادم السيارات وترشيد استخدام المواد الكيميائية في الأنشطة الزراعية.

وفي حفل الاختتام عبر الدكتور يحيى راصع وزير الصحة العامة والسكان عن سعادته لمستوى التعاون المثمر بين الأكاديميين اليمنيين وأشقائهم السعوديين وتناولهم لأهم المشكلات الصحية..

وقال لأشك أن هذه التظاهرة العلمية قد أتاحت الفرصة للجميع لتبادل الخبرات والبحوث العلمية المقدمة للمؤتمر لتمثل إضافة جديدة في تخصصاتكم سيكون لها الأثر البالغ في إيجاد حلول مناسبة لكثير من المشكلات الصحية لأمراض المناعة والحساسية وإضافة مهمة للمكتبة العلمية والباحثين.

مستعرضاً جهود وزارة الصحة في الارتقاء بعمل القطاع الصحي ورفع مستوى الكادر الصحي وتحسين مستوى معيشته.. كما أشاد بمستوى التعاون الصحي اليمني السعودي وتشجيع قيادتي البلدين بقيادة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وأخيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على تعزيز الشراكة والتعاون المثمر.

قانون البيئة اليمنية في ندوة حوارية

المطالبة بقوانين وتشريعات بيئية وتفعيل السلطتين القضائية والتنفيذية

صنعاء- عبدالفتاح الأزهري

■ هل التشريع اليمني يمتلك قوانين ونصوصاً كافية ولازمة لمواجهة مشكلات البيئة وتفرعاتها المختلفة؟؟.. كان ذلك العنوان السؤال في صدارة ما ناقشته الندوة الحوارية الوطنية الأولى حول «قانون البيئة اليمني» والتي نظمتها وزارة المياه والبيئة ونقابة المحامين فرع صنعاء، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة «المكتب الاقليمي لغرب آسيا» والتي عقدت على مدى يومين تحت شعار «من أجل تفعيل دور السلطتين القضائية والتنفيذية في تطبيق التشريعات البيئية»، وذلك برعاية المهندس عبدالرحمن فضل الارياني وزير المياه والبيئة:

الحفاظ على التوازن البيئي مسئولية تضامنية شعبية وحكومية

التأكيد على تبادل المعلومات بين القضاة والمختصين ومنع الازدواج بين جهات الاختصاص

■ كان لافتاً في هذه الندوة ما أكده الواقع وأمن عليه المشاركون من مختصين واكاديميين، وجود ٢٢ تشريعاً «نافذة» ما بين قانون ولائحة جميعها تهدف الى ايجاد بيئة نظيفة متوازنة توفر الحياة الناعمة الآمنة لكل كائن حي موجود على الأرض.. لكن عند التدقيق نجد ان البون شاسع بين النظرية والتطبيق.. بين ما هو موجود في اطابير المكاتب وما ينفذ على ارض الواقع.. ذلك أمر آخر لا يقل اهمية فرض نفسه على الندوة المتخصصة ونقاشات وحوارات المشاركين فيها.. موضوع آخر لا يقل أهمية ايضاً فرض نفسه في القاعة يتمثل في الاجابة على سؤال حول مدى ملاءمة القوانين البيئية اليمنية ومدى تنفيذها وتطبيقها مع المعايير الدولية والاقليمية؟؟

وهو سؤال عند البحث عن اجابة عليه يتبادر الى الذهن بالضرورة تقييم تجربتنا اليمنية.. مستوى النجاح أو الفشل والمعوقات الماثلة أمام هذه التجربة.

تقييم التشريعات

اجابة مباشرة تاتينا من القاضي محمد احمد الابيض رئيس محكمة المخالفات العامة بالامانة.. يقول: انه على الرغم من وجود التشريعات البيئية الاّ انه يوجد فيها بعض القصور بسبب حداثة المؤسسة التي ترعى الوضع البيئي وهي الهيئة العامة لحماية البيئة، وجهات اخرى من وزارات ومؤسسات وغيرها تحتاج جميعها ما بين فترة واخرى الى تقييم مدى تطبيق نصوص تشريعاتها وما جداواها والمعوقات التي تحيل دون تطبيقها واماكن القصور وكذلك تحديث تلك التشريعات ومنع الازدواج فيها.

وطرحت في الندوة كذلك العديد من الملاحظات على القوانين في تنوعها وارتباط تنفيذها بالعديد من الوزارات والهيئات والمؤسسات والجهات الحكومية.

المشاركون في الندوة اكدوا على ضرورة اصدار لوائح تنفيذية وقرارات منفذة لها وتحديد طبيعة اختصاص كل جهة ادارية على وجه الدقة.. او انشاء جهة متخصصة متفرعة يختار اعضاؤها من ذوي الكفاءات الادارية والقانونية من الجهات ذات العلاقة لتنسيق وتوزيع العمل بشأن الرقابة والتفتيش والضبط للمخالفين.. كذلك تأهيل خبراء متخصصين في مجالات تقييم وتقدير التعويضات اللازمة عن الاضرار البيئية التي قد تحدث.. وتبادل المعلومات فيما بين القضاة والمختصين في الشأن البيئي وما بين الجهات ذات العلاقة بالشأن البيئي.

تطبيق التشريعات

وفي الندوة أكد المهندس عبدالرحمن فضل الارياني وزير المياه والبيئة اهمية اعداد القوانين البيئية والتشريعات الخاصة بآلية تنفيذ التشريعات وتفعيل دور السلطتين القضائية والتنفيذية في تطبيق التشريعات البيئية للحفاظ على البيئة والتنوع الحيوي الذي تتمتع به اليمن.

وبرزت اهمية الندوة التي شارك فيها اكثر من ٦٠ متخصصاً مثلوا الجهات المختصة وذات العلاقة، في تفعيل دور السلطتين القضائية والتنفيذية في تطبيق القوانين وتقييم مدى ملاءمة التشعريعات البيئية اليمنية مع التشريعات المعتمدة عالمياً وتفعيل التعاون بين الحكومة اليمنية والمنظمات الدولية والاقليمية والدولية في مجالات التشريع البيئي وتطويره.

وقد لامست الندوة جانباً من اهدافها، الأمر الذي عبر عنه الدكتور باسل اليوسفي نائب المدير الاقليمي لبرنامج الامم المتحدة، بانها احدى المساهمات العلمية التي يقدمها البرنامج لدعم دول المنطقة في وضع تشريعاتها وتنفيذ خططها وتقييم سياساتها الخاصة بالقوانين البيئية وبما يتواءم مع الاتفاقيات البيئية الدولية المعتمدة والمتعددة الاطراف والمعايير القانونية الحديثة بغرض تحقيق الوقاية البيئية وحماية الانسان.

ويعتقد خبراء ومختصون شاركوا في الندوة انها ستسهم في دعم الجهود الاقليمية وتعزيز القدرات الذاتية للمنطقة في مجال تقييم مدى مواكبة تشريعاتنا الوطنية لمتطلبات تنفيذ وانقاذ الاتفاقيات الدولية واعتماد آليات الامتثال ضمن احكام القوانين المرعية والتركيز على تبادل الخبرات بين الجهات التشريعية والتنفيذية والقضائية والمشاركة بغرض تذليل العقبات وتعزيز اوجه مجالات التعاون المشترك.